



حي الزيتون في غزة (نقلًا عن "يديعوت أحرونوت")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- 2 نواعه ليمونا: إذا جرى استخدام "بروتوكول هنيبعل"، فيجب الحديث عنه الآن
- يارون فريدمان: الضغط على حزب الله يزداد، وربما يضعنا ونصر الله أمام معضلة صعبة
- 4 يغيل ليفي: الجيش الإسرائيلي ينقلت في غزة، وحصاد المعارك يشير إلى معطيات غير مسبوقة
- 5

أخبار وتصريحات

- 13 الجيش الإسرائيلي يقتحم مخيم جنين للاجئين، ومسيرة إسرائيلية تقتل 4 فلسطينيين
- 14 جندياً إسرائيلياً قُتلوا في حرب غزة جراء نيران إسرائيلية أو حوادث دبلوماسيون غربيون يعربون عن تخوفهم من كلام وزراء في الحكومة الإسرائيلية
- 15 يشجع هجرة الفلسطينيين من القطاع
- 16 تقرير: الوضع على الحدود اللبنانية: ما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر ليس كما بعده

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

نوعاه ليمونا - صحافية
"هآرتس"، 2023/12/12

إذا جرى استخدام "بروتوكول هنيبعل"، فيجب الحديث عنه الآن

- بحسب شهادتي، فقد كان هناك ناجيتان وحيدتان من أحداث الرهائن في كيبوتس "بئيري"، إذ يبدو أن الجيش قد فعل "بروتوكول هنيبعل" ضد المواطنين الذين وقعوا تحت سيطرة "مخربي حماس" في البيوت. وقد جاء في تقرير نشرته القناة 12 أنه بعد ساعات من تبادل إطلاق النار بين قوات الجيش و"المخربين"، تخللها إطلاق صواريخ "لاو"، خرج أحد "المخربين" ومعه الرهينة ياسمين فورات، وبعدها قام بإخلاء سبيلها. وبحسب شهادتها، فإن قوات وحدة "اليمام" [وحدة مكافحة الإرهاب] حققت معها، وقالت لهم إنه يوجد في المنزل 40 "مخرباً" و14 رهينة.
- وبعد ذلك، انضم إلى القوات الجنرال براك حيرام، الذي أدار القتال في المنطقة. وعندما انتقده أحد المقاتلين بسبب شكل القتال قائلاً: "براك، هذه مهزلة"، رد قائلاً: "أنا أعلم"، ثم أطلقت الدبابة التي كانت تتمركز أمام المنزل قذيفتين؛ واحدة على الأرض والأخرى في اتجاه السقف، فلم ينجُ أحد من الرهائن الذين تواجدوا في المنزل، وبينهم طفلان، فيما عدا سيدة واحدة، وهي هداس دغان.
- وقد سمعت شهادة فورات للمرة الأولى بعد "المذبحة" بيومين، وأكدتها شهادة دغان. والسؤال هنا: "كيف يمكن ألا تؤدي هذه الشهادات التي نُشرت، والتي تشير إلى أن قواتنا أطلقوا النار بغزارة - وباستخدام القذائف أيضاً - على منزل فيه رهائن إسرائيليون، إلى زلزال تحت أقدامنا؟"
- هناك 3 تفسيرات؛ الأول هو أنه بسبب الغضب الكبير والحزن منذ 7 تشرين

الأول/أكتوبر، فإن الدافع لمحاسبة من وصلوا لإنقاذ ضحايا "المذبحة" منخفض جداً، حتى إن دغان نفسها، والتي قُتل زوجها خلال الأحداث، امتنعت من انتقاد من أنقذوها، وقالت بدلاً من ذلك: "هؤلاء الأشخاص ضحوا بحياتهم من أجل إنقاذنا، وأنا شاكرة لكل من كان هناك وقاتل من أجلي".

- أما الثاني، فهو أن التخوف من أن الانشغال الإعلامي وال جماهيري بهذه الحادثة يمكن أن يستخدمه من ينكرون "المذبحة"، الذين لم يترددوا في استغلال الأخبار الموضوعية بشأن إطلاق نار على مواطنين بالخطأ من أجل ادعاء أن إسرائيل هي المسؤولة عن مقتل أغلبية المواطنين وليس "حماس".
- وأما الثالث، فهو يتعلق بروح القائد في الجيش والمجتمع الإسرائيلي خلال الأعوام الماضية، ويمكن أن يؤثر في اتخاذ القرارات الميدانية، وفي مزاج المجتمع أيضاً. ويتطرق "بروتوكول هنيبعل" إلى حالات خطف الجنود، فيسمح بالمخاطرة بحياة الجندي لمنع خطفه. وعلى الرغم من أن الأوامر لا تسمح بقتل الجندي المخطوف، فإن كثيراً من الضباط والجنود في الميدان يفسرونها بأنها تسمح بذلك، ولهذا يجب إضافة التساهل المتزايد في أوامر إطلاق النار التي رأينا عواقبها المأساوية في قتل يوفال كاستلمان. إن طرق العمل هذه لها تأثيرات في الاتجاهين؛ تأثير المجتمع في الجيش، وتأثير الجيش في المجتمع، وفي الحالتين يجب بحث إسقاطاتها.
- لكن يجب ألا يمنع السببان الأولان البحث المعمق بشأن الرهائن في "بئيري"، وذلك أساساً من أجل فحص السبب الثالث، فعلينا أن نفحص ما حدث هناك؛ فهل تم اتخاذ القرار باغتيال "المخربين"، بغض النظر عن إمكان قتل الرهائن؟ وهل فعلاً تم تفعيل "بروتوكول هنيبعل" على المدنيين؟ يجب أن يجري الآن تحقيق ونقاش جوهري، على الرغم من صعوبة ذلك، ولا يمكن الانتظار حتى اليوم التالي، وخصوصاً أنه لا يزال هناك 137 إسرائيلياً في الأسر في غزة، والجيش يقاتل بشجاعة، ولا نرى أي صفقة لتحريرهم في الأفق.

يارون فريدمان - محاضر في قسم الدراسات
الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة حيفا
"معاريف"، 2023/12/12

**الضغط على حزب الله يزداد، وربما يضعنا
ونصر الله أمام معضلة صعبة**

- إن تطبيق القرار رقم 1701، في رأي كل المحللين في الإعلام اللبناني، هو حل وليس تنازلاً، لأن الطرفين انتهكاه؛ إذ نشط حزب الله من جهته في جنوبي الليطاني، وقامت إسرائيل بدورها بإطلاق النار على جنوب لبنان. ويشير المتفائلون في لبنان إلى إمكانات وساطة أميركية سبق أن نجحت حين وقّع الطرفان، حزب الله وإسرائيل، اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بينهما في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022. أمّا المحللون المتشائمون، فيعتقدون أن قرار الانسحاب إلى ما وراء الليطاني أو مواصلة الحرب يعتمد على قرار طهران، ولا علاقة له أبداً بحاجات لبنان الداخلية. وقد أعرب معظم السياسيين، وعلى رأسهم رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، منذ بداية الحرب، عن موقف معارض، بصورة واضحة، لجر لبنان إلى الحرب. وعلى الرغم من الدعم الكلامي لغزة، ومعارضتهم إسرائيل، فهم يطالبون بأن يقف بلدهم موقفاً حيادياً، والسبب الأساسي اقتصادي؛ وذلك خوفاً من أن يؤدي نشوب حرب واسعة النطاق إلى انهيار الاقتصاد اللبناني، والذي يعاني أصلاً جراء أكبر أزمة، لم يشهدها من قبل. وتستند المخاوف إلى الدمار الذي تسببت به حرب لبنان الثانية في تموز/يوليو 2006، وإلى الدمار الهائل في غزة، والذي يمكن أن يحدث في لبنان.
- ... بالنسبة إلى حزب الله، فإن تنفيذ القرار رقم 1701 سيُعتبر إهانة وضربة قاسية لكرامته، لأن معنى ذلك الانسحاب إلى ما وراء الليطاني من دون إنجازات، والقبول بمقتل أكثر من 100 ناشط من الحزب و19,000 قتيل فلسطيني في غزة (وفق وزارة الصحة الفلسطينية). لذلك، فهو

سيحاول النزول عن الشجرة العالية التي صعد إليها عبر تحقيق إنجاز دبلوماسي مهم.

- وستكون إسرائيل في مواجهة معضلة صعبة، فثمة شك في أن التنازل عن مزارع شبعا، وهي الأرض التي احتلتها سنة 1967 وضمتها إليها سنة 1981، سينهي النزاع في الشمال، ومن بعد ذلك، ستأتي مطالب أخرى؛ إذ لن يكتفي نصر الله بمزارع شبعا، لأن عليه حينها أن يعترف بأن الحزب حقق أهدافه، ولم تعد هناك حاجة إلى وجوده. أمّا الطلب الثاني، فسيكون الانسحاب من قرية العجر، وبعدها من "القرى السبع"، ومن البلدات الشيعية التي كانت في الجليل حتى سنة 1948، والتي يذكرها نصر الله دائماً في خطابه، ومنها موشاف مرغليوت (كفر هونين). وبناء على هذا كله، ستضطر إسرائيل إلى أن تقر في اليوم التالي للحرب في غزة ما إذا كانت ستشن حرباً ضد الحزب أم ستتوصل إلى اتفاق بعيد عن أن يكون مثالياً.

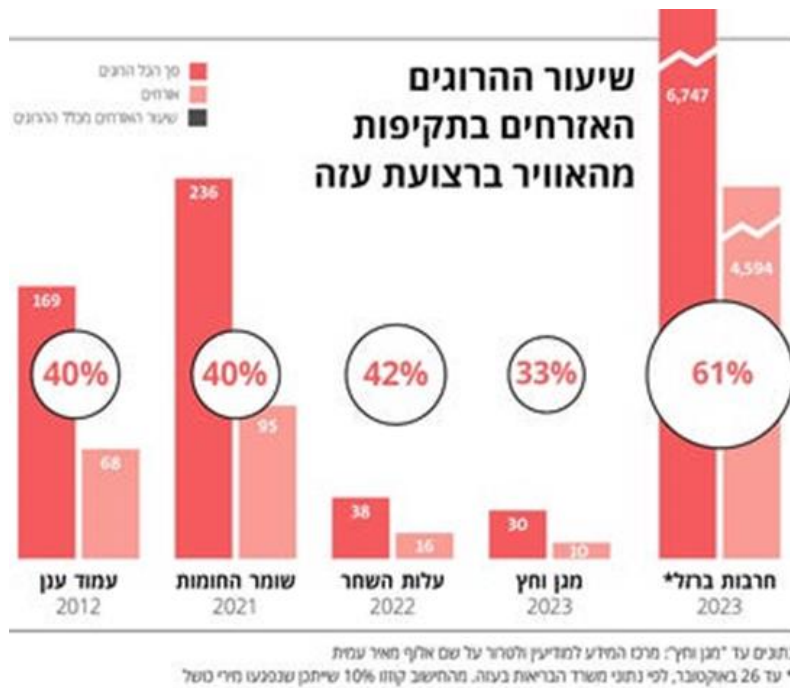
يغيل ليفي – كاتب إسرائيلي
"هآرتس"، 2023/12/6

الجيش الإسرائيلي ينفلت في غزة، وحصار المعارك يشير إلى معطيات غير مسبوقة

- بعد أن تلاشت في أرجاء العالم مشاعر التضامن مع إسرائيل، بدأت الانتقادات المتعلقة بنسب القتلى المدنيين الأبرياء في قطاع غزة تتصاعد، وكانت أبرز الجهات التي وجهت انتقادات من هذا النوع صحيفة "نيويورك تايمز"، والتي نشرت تحقيقاً شاملاً في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، ادّعت فيه أن نسب قتل المدنيين في قطاع غزة أكبر وتجري بوتيرات أعلى كثيراً من مثيلاتها المثيرة للجدل في الغارات الأميركية على كل من العراق، وأفغانستان، وسورية. إلا إن الصحيفة لم تقدم أي دلائل مقارنة صحيحة لتدعيم ادعاءاتها بأن الغارات على قطاع غزة كانت أشد.

- وبناء عليه، فإنني أقترح إجراء مقارنة داخلية بين حرب "السيوف الحديدية" والحملات الإسرائيلية الأخرى، وكي يكون أساس المقارنة صحيحاً، سأقوم بتحليل نتائج الضحايا الناجمة عن بضع حملات هاجمت فيها إسرائيل قطاع غزة من الجو من دون تنفيذ هجوم بري، وسأقوم بمقارنة النتائج بالهجمة الجوية خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من هذه الحرب، ولهذا الغرض، سأستعرض نسبة الضحايا المدنيين (غير الضالعين في الأعمال القتالية) من مجمل القتلى. إن البحث في هذا المعطى وحده من شأنه أن يعكس التزام الجانب المهاجم مبدأ التمييز، وهو أحد المبادئ المهمة في القانون الدولي، ويفيد بأن التمييز بين مقاتلي العدو والمدنيين هو واجب ومسؤولية ملقاة على عاتق القوة المقاتلة، إلى جانب ضرورة امتناع هذه القوة من إيذاء المدنيين، وخصوصاً إذا كان متعمداً.
- ويبيح القانون [الدولي] الحالات التي يُسمح فيها بشن هجوم على الأهداف العسكرية الموجودة في بيئات مدنية، لكن يجب حينئذ أن يلتزم الهجوم مبدأ التناسبية، وهو يعني أن شرعية الهجوم تكون قائمة فقط حين تتفوق الفائدة المرجوة عسكرياً على الضرر اللاحق بالمدنيين (وهو ما يطلق عليه في هذه الحالة اسم "أضرار جانبية"). وبالتالي، فإنه كلما كانت نسبة الأبرياء من مجمل القتلى أعلى، ثبت عدم التزام مبدأ التمييز، وهذا ما يعكس بدوره عدم التزام مبدأ التناسبية. في إمكاننا دراسة الأمر عبر المقارنة بين الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة التي نُفذت من دون هجوم بري، وبين الهجمات الجوية الإسنادية للتحرك البري؛ ففي الحالة الثانية، هناك حاجة تلزم القوات الجوية بتوفير الحماية للقوات المهاجمة على الأرض. وبينما يكون الهجوم الجوي الإسنادي، بصورة عامة، هجوماً مخططاً له، فإن التحرك البري، بعكس ذلك، يتطلب الارتجال أحياناً، في هذه الحالة، يتمتع المهاجم من الجو بميزة واضحة تتيح له العمل برباطة جأش نسبية.
- سأقوم بإجراء مقارنة بين حرب "السيوف الحديدية" وأربع حملات واسعة النطاق استندت بالكامل إلى الهجوم من الجو؛ "عمود السحاب" (تشرين الثاني/نوفمبر 2012) التي استمرت نحو أسبوع، و"حارس الأسوار" (أيار/مايو 2021) التي استمرت نحو عشرة أيام، و"بزوغ الفجر"

(آب/أغسطس 2022) التي استمرت ثلاثة أيام، و"درع وسهم" (أيار/مايو 2023) التي استمرت لخمسة أيام. لقد قمت بأخذ المعطيات المتعلقة بالحملة الأربع من التقارير التي أصدرها "مركز اللواء مئير عميت لمعلومات الاستخبارات والإرهاب"، إذ يقوم المركز بصورة حثيثة بتحليل معطيات القتلى وتشخيص انتماءاتهم التنظيمية، ويتوجب علينا هنا الإشارة إلى أن هذا المركز ينتسب إلى المجتمع الاستخباري الإسرائيلي، ولذلك، فإن الاستناد إلى معطياته سيقص من حجم الاختلاف على دقته، على الرغم من أننا سنجد من يفيدون بوجود مشكلات في المعطيات وفجوات بينها وبين تقارير أخرى. وتتطرق الأرقام التي أستند إليها هنا إلى تعداد القتلى الناجم عن الغارات الإسرائيلية، لا عن النيران العشوائية التي أطلقها الغزيون.



- جدول يوضح عدد الضحايا في قطاع غزة ابتداء بحرب 2012 إلى أقصى اليسار، وصولاً إلى العدوان الأخير على قطاع غزة إلى أقصى اليمين، وتشير النسب المئوية في الدوائر إلى نسبة الضحايا المدنيين من مجمل القتلى،

والأعداد باللون الداكن تشير إلى العدد الكلي للضحايا، في حين تشير الأعداد باللون الغامق إلى عدد الضحايا المدنيين، بناءً على معطيات مركز "مئير عميت".

• يبين الجدول أن نسبة الضحايا غير الضالعين في القتال قد بلغت نحو 40% خلال الحملات الثلاث الأولى. وبما أن الانتقال من حملة "عمود السحاب" إلى الحملات التي لحقت بها شهد استخداماً أوسع من جانب الجيش الإسرائيلي للذخائر الدقيقة الإصاصة، وتحسناً في المعلومات الاستخبارية، فإن النسبة المشابهة للضحايا المدنيين بين هذه الحملات تدفعنا إلى استنتاج أن إسرائيل قد زادت من جرأتها في العمل في المناطق المدنية المكتظة (كالإغارة على الأبراج السكنية خلال حملة "حارس الأسوار"، والتي لم تُشهد في حملة "عمود السحاب" على سبيل المثال). ولقد تُرجمت دقة الإصاصة هذه عبر الارتفاع المشهود في الجرأة على العمل في المناطق المدنية، لا في خفض الضحايا المدنيين، بيد أن الحملة الرابعة ("درع وسهم") قد شهدت انعطافة خفيفة، إذ انخفض عدد القتلى المدنيين فيها إلى نحو الثلث، وذلك على الرغم من أن الهجمة الافتتاحية في هذه الهجمة التي تم توجيهها إلى عناصر حركة الجهاد الإسلامي قد أسفرت عن مقتل عشرة من المدنيين. وقد تطرّق رئيس هيئة الأركان، هرتسي هليفي، إلى الأمر في مؤتمر هرتسليا، في أيار/مايو 2023، بتوضيح يُعد من التوضيحات الأشمل والأكثر احتواءً لتفاصيل يقدمها رئيس هيئة أركان إسرائيلي لمسألة الأضرار اللاحقة بالأبرياء، وذلك بقوله: "إن نسبة القتلى بين الضالعين في القتال مقارنة بغير الضالعين فيه، خلال هذه الحملة، هي نسبة جيدة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن القتال قد دار في منطقة شديدة الاكتظاظ." وقد عزى هليفي ذلك إلى التخطيط الدقيق والتحسين في القدرات الاستخبارية، بيد أن هذا الوعي الذي أظهره رئيس هيئة الأركان تجاه مسألة الضحايا المدنيين سيحيلنا، لاحقاً، إلى ما يحدث الآن في حرب "السيوف الحديدية".

• وقد بدأت الضربة الجوية خلال حرب "السيوف الحديدية" مباشرة بعد "مجزرة" 7 تشرين الأول/أكتوبر، وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر بدأت

العملية البرية، وابتداء من هذه المرحلة، بدأ سلاح الجو يؤدي دوراً إسنادياً للهجوم البري.

● ومن أجل تحليل البيانات المجمعّة في الحرب، وصولاً إلى تاريخ بدء العمليات البرية، سأسند إلى بيانات وزارة الصحة في قطاع غزة في الفترة الواقعة بين 7 و26 تشرين الأول/أكتوبر. ويجدر بنا أن نذكر أن وزارة الصحة هذه تتبع لحركة "حماس"، لذا، فإن موثوقيتها موضع شك، لكنها بادرت إلى إصدار تقرير يحوي أسماء القتلى، وأعمارهم، وجنسهم، وأرقام هوياتهم، وذلك رداً على ادعاء الرئيس بايدن بعدم تصديقه لبيانات القتلى الصادرة عنها بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، ولم يتم دحض هذا التقرير حتى الآن. وعلاوة على ما تقدم، فقد أشارت جهات دولية فعلاً إلى مستوى الدقة الذي التزمته الوزارة في السابق، بل أيضاً أشار المستشرق، الدكتور ميخائيل ميلشتاين، والذي كان يعمل في السابق مسؤولاً لقسم الساحة الفلسطينية في شعبة الاستخبارات العسكرية، إلى أن "حركة حماس" منظمة تستند إلى الأرقام وتتحرى الدقة، وذلك في معرض تعليقه على قائمة أخرى صادرة عن الوزارة. يمكن أن يتم تعديل هذه المعطيات مستقبلاً بعد إجراء تحقيقات من جانب هيئات أخرى، لكن هذه المعطيات الأولية كافية لنستقي منها صورة أولية عن الوضع، بما يؤدي إلى استقاء استنتاجات عملية.

● وتفيد معطيات وزارة الصحة الفلسطينية بأنه قُتل خلال هذه الفترة 6747 شخصاً، إلى جانب عشرات لم يتم التعرف إلى هويتهم حتى ذلك الحين، ولم تقم وزارة الصحة في قطاع غزة، كعادتها، بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين. ولغرض التحليل، سأقوم بإدخال ثلاث فئات وازنة يمكننا تضمينها في فئة "غير الضالعين في القتال"، وهي: القاصرون الذين تقل أعمارهم عن 17 عاماً، والرجال الذين تفوق أعمارهم 60 عاماً، والنساء. وسيكون هناك من يدعون أن "حماس" تقوم أيضاً بتجنيد القاصرين، لكن من المعقول افتراض أن عدد القتلى القاصرين المنتسبين إلى حركة "حماس" (حتى بالاستناد إلى المعطيات السابقة) يمكن أن يكون وازناً، بصورة جيدة، في مواجهة نسبة القتلى البالغين الذين تتراوح

أعمارهم بين 18 و59 عاماً من فئة غير الضالعين في القتال، والذين لا يمكننا أن نشملمهم في هذه الفئة بسبب النقص في المعلومات. وتظهر هذه الحسابات أن الغارات الجوية قد أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 4594 رجلاً وامرأة يمكننا تعريفهم بوصفهم غير ضليعين، من مجموع 6747، أي ما يعادل 68%. ومن أجل الحيطة الحسابية، سنفترض كما يدعي البروفيسور كوبي ميخائيل من معهد دراسات الأمن القومي، أن نحو 10% من إطلاق النار العشوائي الذي نفذه المقاتلون الغزيون كان فاشلاً، أي تسبب بإحداث إصابات في أواسط المواطنين الغزيين، على غرار ما حدث في المستشفى الأهلي. فإذا قمنا بطرح عدد القتلى غير الضالعين، بناء على هذه النقطة، فإن نسبة الضحايا المدنيين الذين سقطوا في الغارات الإسرائيلية تنخفض إلى 61%.

• والنسبة هنا أعلى كثيراً من 33% و42% اللتين تم تسجيلها في الهجمات. وإذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية دولية مقارنة، فإن هذا المعطى يُعد مرتفعاً نظراً إلى أن عدد ضحايا الحروب الحديثة، حتى سنوات التسعينيات، كان يبلغ نحو نصف الضحايا. وقد انطوت أيضاً الحروب الدولية المقارنة هنا على مكون مهم يتمثل في الحرب البرية، لا الغارات الجوية الدقيقة الإصابة نسبياً. وعلى ضوء هذه النسبة المرتفعة من الضحايا غير الضالعين في القتال في الحرب الراهنة، يمكننا أن نشك في أنه تم خرق مبدأ التمييز، كما يمكننا أيضاً ادعاء أن مبدأ التناسبية تم تفسيره بمرونة شديدة. وهكذا، فقد انقلبت الموازين بشأن معطى "الأضرار الجانبية"، لأن أغلبية المتضررين هم من المدنيين، وهذا ما يشير إلى اعتماد مبدأ "الفائدة العرضية" المتمثلة في نسبة القتلى المنخفضة من المقاتلين.

• ولا يتمثل مردّ هذه الفجوة في العدد الكبير نسبياً من الغارات، فنظراً إلى أن الجيش كان يلتزم المبادئ نفسها التي وجهته في الماضي، وخصوصاً في تطبيقه المحسن لهذه المبادئ خلال حملة "درع وسهم"، فإن منسوب الضحايا المدنيين كان من المفترض أن يكون أقل كثيراً، وبالتالي يصح لنا أن نقترح تفسيرات أخرى؛ الأول هو أن كثافة الغارات جاءت على

حساب التخطيط الدقيق الذي تباهى به رئيس هيئة الأركان. وهناك تفسيرات أخرى أقل براءة، وهي متوفرة في تحقيق أجراه يوفال أبراهام لموقع "سيحاة مكوميت" في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وقد استند إلى شهادات خبراء عسكريين، ويظهر أن الجيش قام بخفض نسبة الحذر (المحدود أصلاً) الذي ميزه في السابق. فعلى سبيل المثال، قام الجيش بمهاجمة "أهداف رمزية كبرى" على غرار الأبراج السكنية العالية أو المباني الإدارية، مع المخاطرة بالإضرار بالمدنيين الذين كانوا في تلك المباني على نطاق واسع. وهذا ما حدث أيضاً في مجال زيادة الضربات تجاه المنازل الخاصة التي كانت هناك شكوك في وجود "ناشطين إرهابيين" فيها. ولقد تساهل الجيش الإسرائيلي، بصورة كبيرة، في المعايير التي تبيح له إيذاء غير الضالعين في القتال، وبحسب تصريح الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، في 10 تشرين الأول/أكتوبر، فإن "تركيز [الجيش الإسرائيلي] في هذه المرحلة هو على التسبب بالأضرار، لا على توخي الدقة".

● وإلى جانب ذلك، فقد تم [خلال العدوان الأخير] تفسير قواعد "التناسبية" بصورة أكثر مرونة، إذ جرى تخفيض مستوى الحذر من الإضرار بالأبرياء. إن استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل رسم أهداف بوتيرات أسرع قد قلل بصورة أكبر من مستوى الحذر الذي ميز الجيش الإسرائيلي في الماضي، بسبب اعتماده، آنذاك، على اعتبارات البشر الذين يقومون بترسيم هذه الأهداف. وبلاستناد إلى هذه التفسيرات، يمكننا أن نستنتج أن نمط العمل هذا مقصود، ولربما كان هذا ما قصده وزير الدفاع، يوآف غالانت، في معرض تصريحه خلال أيام الحرب الأولى: "لقد قمت بإزالة جميع الكوابح؛ علينا أن نقتل كل من يحاربنا، وسنستخدم جميع الوسائل". من حيث المبدأ، إذا ما نظرنا إلى العلاقة بين أساليب القتال وأعداد القتلى، فإن هذه الوسائل تدعم بصورة إضافية استنتاجنا أن نسب القتلى في الغارات الجوية قد كانت أعلى من المعتاد.

● وعلاوة على ما تقدم، سأذكر بأن الهجوم من الجو يهدف إلى خفض المخاطر المحيطة بالقوات البرية حينما يبدأ التحرك البري، إذ تهدف

الغارات إلى ضرب البنى التحتية العسكرية أو دفع السكان المدنيين إلى ترك الموقع، وهذا ما يتيح "تطهير" ميدان القتال. وبما أنه من الواضح لدوائر صنع القرار أن المجتمع [الإسرائيلي] لن يقبل استمرار المخاطرة بالقوات على مدار فترة طويلة، وهي مخاطرة تظهر واضحة في عدد قتلى الجيش الإسرائيلي، فيمكننا أن نفهم الدوافع الكامنة وراء شن الغارات المكثفة والفتاكة من الجو.

● إلا إن الاستنتاج العام يفيد بأن عمليات القتل الواسعة النطاق للمدنيين، إلى جانب كونها بلا فائدة للأمن الإسرائيلي، فهي تحتوي في داخلها على بذور تعميق زعزعة هذا الأمن؛ فالغزيون الذين سينهضون من تحت أنقاض منازلهم وجثامين أفراد أسرهم سيسعون لثأر لن تتمكن من مواجهته أي تسويات أمنية. وعلينا أن نتذكر أن عدد القتلى قد تضاعف منذ بدء الهجوم البري. لكن في ظل غياب أي إصغاء من جانب القيادة السياسية الإسرائيلية في المستقبل، فمن الصعب علينا أن نتوقع أن تتم مواءمة الإجراءات الحربية بحيث تشمل هذه الخشية.

● ويقول الاستنتاج الأكثر واقعية أنه إذا كان الجيش راغباً في الحد من قتل المدنيين في قطاع غزة، وخصوصاً في مواجهة الضغوط الدولية، وضمنها الضغوط الأميركية، فإن عليه فعلاً أن يستخلص استنتاجات حادة فيما يتعلق بسياسة الضرب من الجو قبل أن يتحول الأمر إلى تحقيق أعمق بعد الحرب في ملابس قتل المدنيين، فتحقيق كهذا سيكون مطلوباً على ضوء افتراض أن تحقيقاً دولياً سيجرى على غرار التحقيق الذي عقب حملة "رصاص مصبوب" و"الجرف الصامد". إن من عارضوا الانقلاب القضائي، خوفاً من أن إحداث تغيير في النظام سيؤدي إلى اتباع سياسات إطلاق نار غير حذرة تعرض الجيش لمخاطر المقاضاة الدولية، يتوجب عليهم منذ الآن رفع صوت انتقادهم تجاه طبيعة التعليمات العسكرية المستقاة من النتيجة التي استعرضناها هنا.

الجيش الإسرائيلي يقتحم مخيم جنين للاجئين، ومُسيرة إسرائيلية تقتل 4 فلسطينيين

”يديعوت أحرونوت“، 2023/12/12

اقتحمت قوات الجيش الإسرائيلي هذا الصباح (الثلاثاء) مدينة جنين ومخيم اللاجئين فيها، ودار تبادل لإطلاق النار مع ”مخربين“ هاجموا القوات بعبوات ناسفة. ووفقاً لمصادر فلسطينية، فقد توغلت قوات الجيش الإسرائيلي في المدينة وفي المخيم برفقة عدد من الجرافات العسكرية، وسيطرت على عدد من المباني السكنية في عدة أحياء من المدينة.

وفي غضون ذلك، قامت مُسيرة إسرائيلية بالهجوم جواً على عدد من ”المخربين“ الذين أطلقوا النار وهاجموا القوات الإسرائيلية بالعبوات الناسفة، وهو ما أدى إلى مقتل عدد منهم وجرح آخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي بدأ استخدام المُسيرات في تصفيات من الجو في الضفة الغربية قبل نشوب حرب ”السيوف الحديدية“ في قطاع غزة، وازداد استخدام هذه الوسيلة وبلغ عدد الهجمات عبرها 15 هجوماً، كما جرى استخدام الطائرات الحربية، وخصوصاً في تفجير المسجد الذي اختبأ فيه المسلحون في جنين.

وتطرق وزير الدفاع يوآف غالانت إلى الوضع في الضفة الغربية داعياً إلى السماح بدخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل من أجل ”معاملة 99% من السكان هناك بصورة صحيحة.“ وقال: ”كنت بعد الظهر في قيادة المنطقة الوسطى مع عناصر من الشباك وقادة في الضفة الغربية، ورأيت الأمور عن قرب. في السنة الماضية،

قتلنا مئات المخربين في الضفة الغربية؛ نصفهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولقد شهدت هذه السنة ارتفاعاً في العمليات الإرهابية أكبر من الانتفاضة. والمشاهد في غزة تردع، من جهة، الآخرين، ومن جهة ثانية تثير تعاطفهم، وليست لدينا مصلحة في تحويل ما يحدث في الضفة الغربية إلى حافز يحرك الآلاف.

وأضاف: "إن وجود اقتصاد جيد ورفاه للناس في الضفة الغربية هو مصلحة إسرائيلية، ويجب أن نسمح لهم بالعمل وتخفيف الضغط، وهذا ليس سهلاً لأن علينا أن نبني الثقة بصورة متدرجة، وهو ما يسمح بعمل هؤلاء الناس بما فيه مصلحة الجميع."

13 جندياً إسرائيلياً قُتلوا في حرب غزة جراً نيران إسرائيلية أو حوادث

"يديعوت أحرونوت"، 2023/12/12

تُظهر أرقام محدثة نشرها الجيش الإسرائيلي هذا الصباح للمرة الأولى بمبادرة منه أن 20 جندياً إسرائيلياً على الأقل قُتلوا منذ بداية المناورة العسكرية التي بدأت قبل شهر ونصف الشهر في القطاع جراً حوادث عمالانية أو بنيران إسرائيلية.

وذكر الجيش أنه في القتال داخل غزة، يتحرك آلاف المقاتلين طوال الوقت في مناطق مكتظة للغاية. ويدرك الجيش الخطر الكبير، لا سيما في ساعات المساء، وصعوبة التمييز بين الجندي والعدو، ويوظف الكثير من أجل مواجهة هذا التحدي، وعبر استخدام وسائل تكنولوجية يُزود بها كل جندي.

ووفقاً لما نشره الجيش اليوم، فقد قُتل 13 جندياً بنيران جرى تبادلها عن طريق الخطأ بين قواته، كما قُتل جندي واحد برصاص طائش، و6 آخرون في حوادث متعددة، كالتعرض للدهس من طرف مركبات مدرعة وغيرها، وهناك جندي واحد قتله طوافة حربية قصفت عن طريق الخطأ مبنى كان يتواجد فيه جنود في الأسبوع الماضي.

وبحسب تقديرات الجيش الإسرائيلي، فإن هناك مئات الجنود الذي جرحوا في إطلاق نار متبادل وفي حوادث عملانية في أراضي العدو. والعدد 20 هو العدد الأدنى لتقدير كمّ الذين سقطوا في حوادث عملانية أو جرّاء إطلاق نار خلال المناورة البرية، وهو لا يشمل الأسابيع الثلاثة الأولى من الحرب التي سبقت العملية البرية.

دبلوماسيون غربيون يعربون عن تخوفهم من كلام وزراء في الحكومة الإسرائيلية يشجع هجرة الفلسطينيين من القطاع

”هآرتس“، 2023/12/11

كذب الناطق بلسان الحكومة إيلون ليفي أمس، في لقاء مع الصحافة الأجنبية، أن إسرائيل تنوي نقل سكان فلسطينيين من قطاع غزة، وقال إن كل هذا الكلام هو ”كذب وفضيحة.“ وجاء كلام ليفي رداً على سؤال وجه إليه، وعلى اتهامات وزير الخارجية الأردني بأن لدى إسرائيل ”سياسة مقصودة لطرد السكان الفلسطينيين من قطاع غزة خلال الحرب.“

وفي الواقع، يتقاطع كلام وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي مع قلق عبّر عنه دبلوماسيو دول أخرى إزاء محاولة إسرائيل طرد الفلسطينيين من القطاع، أو تشجيعهم على الهجرة إلى دول أخرى. ولقد اضطرت سفارة إسرائيل في واشنطن إلى إصدار توضيح في الشهر الماضي يتعلق بمقال نشرته وزيرة الاستخبارات غيلا غمليئيل، اقترحت فيه ”ترانسفيراً طوعياً“ لسكان غزة، وقالت السفارة إن المقال لا يمثل سياسة الحكومة.

وأكد ثلاثة دبلوماسيين من دول غربية تؤيد إسرائيل منذ بداية الحرب لـ”هآرتس“ أن الموضوع طُرح في محادثات مع كبار المسؤولين الإسرائيليين في الأسابيع الأخيرة، ولم يكن كلام الوزيرة الإسرائيلية هو السبب الوحيد، فقد برز تخوف لدى أكثر من حكومة غربية من أن وزير الشؤون الاستراتيجية رون دريمر، والمقرب من

نتنياهو، يدرس إمكان تشجيع الهجرة. ورداً على سؤال وجهته هذه الحكومات إليه في هذا الشأن، كذّب دريمر الأمر تماماً.

وكانت مصر أيضاً قد أعربت عن قلقها إزاء محاولة إسرائيل دفع السكان الفلسطينيين من القطاع نحو حدودها. وتم طرح الموضوع في المحادثات بين المسؤولين المصريين مع الإدارة الأميركية في ضوء توسع العملية العسكرية الإسرائيلية جنوباً، وبالقرب من حدود القطاع مع مصر. كما أكدت نائبة الرئيس كامالا هاريس في لقاءها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي معارضتها لأي محاولة لطرد مواطنين من قطاع غزة أو تشجيع الهجرة إلى دول أخرى. وهذا بالإضافة إلى معارضة الولايات المتحدة إقامة مستوطنات إسرائيلية في غزة، أو تغيير خط الحدود في القطاع أو احتلال إسرائيل له بصورة دائمة.

وكان التكذيب الصادر عن ليفي قاطعاً، واعتبر التحذيرات الأردنية من مغبة إخراج السكان الفلسطينيين من غزة "اتهامات كاذبة وفضيحة"، وأضاف أن إسرائيل تشجع السكان على الانتقال إلى مناطق آمنة والابتعاد عن مناطق القتال، وهي لا تشجعهم على الانتقال إلى دولة أخرى.

وقد قال أحد الدبلوماسيين المطلعين على الموضوع لـ "هآرتس" إن كلام ليفي "مشجع ومهم، لكن إذا أرادت إسرائيل طمأنة أصدقائها في العالم، فعليها أن تقول ذلك عن طريق أشخاص أعلى رتبة وبالعبرية."

تقرير: الوضع على الحدود اللبنانية: ما قبل

7 تشرين الأول/أكتوبر ليس كما بعده

"يديعوت أحرونوت"، 2023/12/11

بعد شهرين من القتال المستمر على الحدود اللبنانية في موازاة الحرب على غزة، يشددون كثيراً في إسرائيل، في الأيام الأخيرة، على أن "اليوم التالي" للحرب يجب أن يكون مختلفاً كلياً من جهة أن الوضع الأمني ليس فقط في الجنوب، بل أيضاً

في الشمال. والهدف، كما حدده وزير الدفاع يوآف غالانت ورئيس الأركان هرتسي هليفي، هو دفع حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني، وإبعاده عن الحدود بواسطة حل دولي يستند إلى القرار رقم 1701، الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

ويعتقدون في إسرائيل أنه من دون هذا الحل، فستكون هناك حاجة إلى استخدام القوة العسكرية من أجل طرد حزب الله من جنوب لبنان. ويكمن وراء هذه المطالبة خوف سكان المستوطنات الحدودية الكبير من تعرضهم لـ "مجزرة" شبيهة بتلك التي ارتكبتها "حماس" في غلاف غزة، ويصرح كثيرون منهم أنهم لن يستطيعوا العودة إلى منازلهم ما لم يبعد حزب الله عن الحدود الشمالية.

وفي الأمس، تطرّق رئيس الأركان إلى هذه المخاوف، في أثناء زيارة قام بها إلى قاعدة في الجليل، عندما قال: "يجب أن يعود السكان إلى وضع مختلف عن هذا، ويجب إعادة الأمن واستعادة الشعور بالأمان." وأضاف: "هناك بالطبع وسائل عسكرية لتحقيق ذلك"، لكنه شدد قائلاً: "لم تقل دولة إسرائيل أبداً إن الحرب هي الحل الأول الذي ستجربه، لكن نحن ندرك أن الوضع هنا يجب أن ينتهي بتغيير كبير واضح."

وتجدر الإشارة إلى أن الليطاني من أكبر الأنهار في لبنان، ويبلغ طوله 170 كيلومتراً، وهو يمر في الجزء الأكبر من بلاد الأرز من الشمال إلى الجنوب، وينعطف في منطقة مرجعيون غرباً ويصب في البحر شمالي مدينة صور، ويبعد نحو 30 كيلومتراً عن الحدود الإسرائيلية، وفي بعض المناطق، يكون على مسافة 4 كيلومترات من إسرائيل فقط.

ويشكل نهر الليطاني عائقاً جغرافياً، وفي حرب لبنان الثانية، وضعت إسرائيل لنفسها هدف دفع حزب الله إلى ما وراءه، لكنها لم تحقق هذا الهدف قبل إعلان وقف إطلاق النار. وكان القرار رقم 1701، الذي أنهى هذه الحرب، قد منع الوجود العسكري للحزب جنوبي النهر، لكنه مع مرور السنوات تآكل، وعاد "جيش الإرهاب" إلى المناطق التي منع من دخولها مدججاً بكميات كبيرة من السلاح.

وكتب المحلل العسكري يوسي يهوشوا "يديعوت أحرونوت" (2023/12/12):

"في قيادة إدارة الحرب يتحدثون بصوت واحد قائلين إنه لا عودة إلى الوضع الذي

تهدد فيه قوات الرضوان المستوطنات على خط التماس. ويتحدث رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان عن وسيلتين لتحقيق الهدف: حرب أو مبادرة دبلوماسية تؤدي إلى تراجع قوات حسن نصر الله إلى ما وراء نهر الليطاني.

ويتابع يهوشوع: "في بداية الحرب، ضغط الوزير غالانت مدعوماً من قيادة الجيش من أجل توجيه ضربة لحزب الله، لكن نتينا هو رفض ولم يتحمس للفكرة، ورفضها الأميركيون. وفي المرحلة الحالية، فإن الضربة العسكرية لن تفاجئ الحزب، والحل العسكري سيتسبب بالألم للطرفين؛ فالجمهور الإسرائيلي لا يعرف القدرات الصاروخية للحزب، والتي يمكن أن تصل إلى إطلاق 4000 صاروخ دقيق وبعيد المدى يومياً. وفي المقابل، يوجد لدى الجيش صورة استخباراتية جيدة وقدرة نارية بلا حدود، وهو ما يجعل حرب 2006 لا شيء مقارنة بالدمار والخراب الذي سيلحق ببيروت." وتابع: "على افتراض تمكن قيادة المنطقة الشمالية من تحقيق انتصار عسكري على حزب الله، مع تحرك سياسي أو من دونه، فماذا سيحدث في اليوم التالي؟ من سيحافظ على الإنجاز؟ ومن سيضمن سلامة سكان الشمال؟ هذا هو السؤال الذي يجب طرحه."

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الإلكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الإلكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الإلكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

محمد عزة دروزة (1305-1404 هـ / 1887-1984 م): سيرة ذاتية مقتطفة من مذكراته

تأليف: محمد عزة دروزة
تحرير وتقديم: وليد الخالدي
تدقيق وفهرسة: سمير الديك

محمد عزة دروزة: ولد في نابلس (1887)، وغدا من أبرز أعلام فلسطين والمشرق طراً في القرن العشرين. عاصر العهود العثمانية والفيصلية السورية (1919-1920) والانتدابية وما بعد الانتداب. انتسب إلى جمعية الفتاة السرية (1915)، وساهم في تأسيس حزب الاستقلال في دمشق (1919) وفي القدس (1932). ساهم في تأسيس مدرسة النجاح بنابلس في العشرينيات، وتولى مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس في الثلاثينيات. أدار الثورة الكبرى المسلحة بزعامة الحاج أمين الحسيني ضد التقسيم (1937-1939). شارك في قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، وذاق السجن والهجرة من الوطن، وألّف نحو 50 كتاباً، عدا عن مئات المقالات في التاريخ الإسلامي والعربي والفلسطيني القديم والحديث) والدين واليهودية، كان مسك ختامها «مذكراته». ينتمي إلى رجيل قائد عروبي. توفي سنة 1984 في دمشق حيث دفن رحمات الله عليه.

شرح دروزة في تدوين يومياته سنة 1932، وعكف على تبييضها في أواخر السبعينيات في دمشق، وتولّى طباعتها الناشر التونسي، الفذّ الحبيب اللّمسّي. وصدرت في بيروت (دار الغرب الإسلامي) سنة 1993 في ستة مجلدات (بلغ عدد صفحاتها 4242) بعنوان «مذكرات محمد عزة دروزة 1305هـ-1404هـ/1887م-1984م»، وهي تعتبر من أهم المصادر الأولية للمتخصصين بتاريخ فلسطين والحركة العربية في البلاد الشامية في القرن العشرين. ولحرصنا على تعريف الأجيال العربية الصاعدة بالكاتب أسقطنا من المذكرات الأم ما لم نعتبره من باب السيرة الذاتية فجاء النص الأصلي، في هذه المقتطفات التي وضعنا لها مقدمة تشرح نهجنا في اختيارها وتتضمن لمحات عن بعض نواحي نشاط دروزة السياسي والقلمي طوال

